

14/11/2013

	Title	الهيئات بعد غياب تعود للمطالبة بتحجيد الاقتصاد: لاستثمار ثرواتنا وتنظيم العمالة السورية تفاديا للمنافسة		
	Website	<a href="http://www.annahar.com">http://www.annahar.com</a>	Date	18/11/2013 Page
	Title	الهيئات لورقة عمل مشتركة مع العمالي		
	Website	<a href="http://www.assafir.com">http://www.assafir.com</a>	Date	18/11/2013 Page
	Title	أملت أن توتي زيارة سليمان للسعودية ثمارها قريبا الهيئات: اجتماع مع العمالي السبع المقبل لإتفاق على ورقة مشتركة		
	Website	<a href="http://www.almustaqbal.com">http://www.almustaqbal.com</a>	Date	18/11/2013 Page
	Title	كررن رفضها تمويل السلسلة من ضرائب جديدة الهيئات الاقتصادية: للشروع فورا في استثمار ثروتنا النفطية		
	Website	<a href="http://www.aliwaa.com">http://www.aliwaa.com</a>	Date	18/11/2013 Page
	Title	الهيئات الاقتصادية أبقت اجتماعاتها مفتوحة وكررت رفضها تمويل السلسلة من ضرائب جديدة		
	Website	<a href="http://www.journaladdiyar.com">http://www.journaladdiyar.com</a>	Date	18/11/2013 Page
	Title	اهيئات الاقتصادية لإقرار مراسيم النفط وتنظيم العمالة السورية: نأمل أن توتي زيارة سليمان للسعودية ثمارها الاقتصادية قريبا		
	Website	<a href="http://www.elshark.com">http://www.elshark.com</a>	Date	18/11/2013 Page
	Title	ورقة عمل بين الهيئات الاقتصادية والعمال الأسبوع المقبل		
	Website	<a href="http://www.aljournhouria.com">http://www.aljournhouria.com</a>	Date	18/11/2013 Page

## "الهيئات" بعد غياب تعود للمطالبة بتحجيد الاقتصاد: لاستثمار ثرواتنا وتنظيم العمالة السورية تفاقياً للمنافسة



(مروان عساف)

الهيئات: حكومة أنقاد وطني جامعة في أسرع وقت.

في ظل التحديات التي يواجهونها من جراء الأوضاع والظروف التي تعصف بالبلاد والتي لم يجد المسؤولون أي حل لها رغم المناشدات والصرخات المتكررة للهيئات الاقتصادية، وليس آخرها الاقفال العام الذي نفذته قبل نحو 3 أشهر.

وأكدت على مواقفها السابقة من موضوع سلسلة الرتب والرواتب، وهي أن لا يكون التمويل يرفض ضرائب أو رسوماً جديدة تؤدي إلى زيادة الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني.

وقررت الهيئات الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، لمواكبة التطورات التي تحصل في البلاد بغية اتخاذ المواقف المناسبة في شأنها، وكذلك تحديد التحركات التي ستقوم بها في سبيل حماية وتحسين الاقتصاد اللبناني.

السجل بين القوى السياسية هروباً إلى الامم، باعتبار أن الحل الوحيد يبقى في الشروع فوراً في استثمار ثرواتنا النفطية والغازية العائمة في البحر، وبقرار المراسيم المسجلة لذلك خصوصاً في مياشرة العدو الإسرائيلي في استخراج النفط والغاز والاستعداد لتصديره، الأمر الذي سيحرم لبنان مستقبلاً من المنافسة في حال بقيت الأمور على ما هي عليه اليوم.

كذلك، تطرق اجتماع الهيئات الاقتصادية إلى بحث موضوع عقد اجتماع مشترك مع الاتحاد العمالي العام الأسبوع المقبل، يتخلله الاتفاق على ورقة عمل مشتركة تكون بمثابة إعلان مبادئ بين الهيئات والاتحاد، وذلك لحماية الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية واليد العاملة اللبنانية وخصوصاً

بزخم في فعاليات هذا الملحق، نظراً إلى انعكاساته الإيجابية على الاقتصاد اللبناني.

وفي موضوع عمالة اللاجئين السوريين والتي بدأت تراحم العمالة اللبنانية، أكدت الهيئات أنها تنظر بأسى إلى ما آلت اليه الأوضاع في سوريا، وتمنت انتهاء الأزمة السورية وعودة اللاجئين إلى ديارهم في أقرب فرصة ممكنة. لكنها طالبت المسؤولين والمعمنين بضرورة تنظيم العمالة السورية، وفتح المجال التجارية من دون تراخيص مما يشكل منافسة غير مشروعة للمجال اللبنانية، وخصوصاً بعدما باتت تشكل خطراً على الاقتصاد اللبناني الذي يبرز في الأساس تحت أعباء كبيرة.

ووفق البيان، تداول المجتمعون في السجل السياسي القائم حول النفط، ووجدوا في هذا

السابقة لجهة تحجيد الاقتصاد اللبناني عن السياسة، وضرورة تأليف حكومة "إنقاذ وطني جامعة" في أسرع وقت، تشرع في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد الحلول لكل الأزمات التي تعاني منها البلاد.

وتوقفت عند زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان إلى السعودية، وأملت أن تؤدي هذه الزيارة ثمارها قريباً، ولا سيما لجهة تفعيل التعاون الاقتصادي بين لبنان والمملكة.

وفي هذا المجال، رأت أن انعقاد "أسبوع لبنان في جدة" بين 4 نيسان المقبل و7 منه وتنظمه غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان، فرصة إيجابية لتطوير العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة، ودعم المؤسسات والقطاعات الاقتصادية للمشاركة

بعد غياب قسري، طويل نسبياً، عادت الهيئات الاقتصادية إلى المشهد الداخلي في محاولة للدفع في اتجاه ما يحرك الركود انطلاقاً من تحجيد الاقتصاد عن السياسة وتأليف حكومة جديدة. وكانت منها دعوة لاستثمار الثروات النفطية والغازية للبنان، وتنظيم العمالة السورية بعدما ارخى ملف اللجوء السوري بكل عبئه على لبنان.

وفي بيان لما بعد اجتماع برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، أسفرت الهيئات لعودة لغة التحريض المذهبي والبطاني على نحو لافت في الأونة الأخيرة، ودعت الأطراف كافة إلى "مقابلة خطابها السياسي والابتعاد عن لغة التخوين، تجنباً لأي ردود فعل في الشارع قد تدلخنا في مآثها نحن في غنى عنها".

[Back to Top](#)

## «الهيئات» لورقة عمل مشتركة مع «العمالي»

النفطية والغازية العائمة في البحر وبقرار المراسيم المسجلة لذلك.

وبحثوا موضوع عقد اجتماع مشترك مع الاتحاد العمالي العام الأسبوع المقبل، يتخلله الاتفاق على ورقة عمل مشتركة. مؤكداً «المواقف السابقة من السلسلة».

وقررت الهيئات الاقتصادية الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، لمواكبة التطورات التي تحصل في البلاد من أجل اتخاذ المواقف المناسبة بشأنها، وسوف تقوم بها في سبيل حماية وتحسين الاقتصاد اللبناني.

الاقتصادية بين لبنان والمملكة.

ويبحثت «الهيئات الاقتصادية» موضوع «عمالة النازحين السوريين التي بدأت تراحم العمالة اللبنانية».

وطالبت بضرورة تنظيم العمالة السورية، وتنظيم فتح المجال التجارية من دون تراخيص مما يشكل منافسة غير مشروعة للمجال اللبنانية. وتداول المجتمعون في السجل السياسي القائم حول النفط، ووجدوا في هذا السجل بين القوى السياسية هروباً إلى الامم، باعتبار أن الحل الوحيد يبقى في الشروع فوراً في استثمار ثرواتنا

والابتعاد عن لغة التخوين. وجددت «مواقفها السابقة لجهة تحجيد الاقتصاد اللبناني عن السياسة، وضرورة تشكيل حكومة إنقاذ وطني جامعة» في أسرع وقت ممكن.

متوقفة عند «زيارة رئيس الجمهورية ميشال سليمان إلى المملكة العربية السعودية، وأملت أن تؤدي هذه الزيارة ثمارها قريباً، ولا سيما لجهة تفعيل التعاون الاقتصادي بين لبنان والمملكة».

ورأت في «انعقاد أسبوع لبنان في جدة» بين الرابع والسابع من نيسان المقبل، فرصة إيجابية لتطوير العلاقات

بحثت «الهيئات الاقتصادية»، برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، أول أمس، عدداً من الملفات الطارئة على الساحة الداخلية، ولا سيما ما يتصل منها بالموضوع الاقتصادي، والظروف التي يمر فيها من جراء استمرار الأزمة السياسية، نتيجة ارتفاع منسوب الخطاب التحريضي في الأونة الأخيرة، وعدم تشكيل حكومة بعد أكثر من ثمانية أشهر على تكليف الرئيس تمام سلام. وأبدت الهيئات أسفها لعودة لغة التحريض المذهبي والبطاني، ودعت إلى عقلة الخطاب السياسي

[Back to Top](#)

## أملت ان تؤتي زيارة سليمان للسعودية ثمارها قريباً «الهيئات»: اجتماع مع «العمالي» الأسبوع المقبل للاتفاق على ورقة مشتركة

كبيره... وتداول المجتمعون في «السجل السياسي القائم حول النفط، ووجدوا في هذا السجل بين القوى السياسية هروباً الى الامم، باعتبار أن الحل الوحيد يبقى في الشروع فوراً في استثمار ثرواتنا النفطية والغازية العائمة في البحر وبقرار العرايم المسهولة لذلك خصوصاً في ظل مباشرة العدو الإسرائيلي في استخراج النفط والغاز والاستعداد لتصديره الامر الذي سيحرم لبنان مستقبلاً من المنافسة في حال بقيت الأمور على ما هي عليه اليوم».

كما بحثت الهيئات في «موضوع عقد اجتماع مشترك مع الاتحاد العمالي العام الأسبوع المقبل، يتخلله الاتفاق على ورقة عمل مشتركة تكون بمثابة إعلان مبادئ بين الهيئات والاتحاد وذلك لحماية الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية واليد العاملة اللبنانية خصوصاً في ظل التحديات التي يواجهونها من جراء الأوضاع والظروف التي تعصف بالبلاد والتي لم يجد المسؤولون أي حل لها رغم المناشآت والصرخات المتكررة للهيئات الاقتصادية وليس آخرها الإقبال العام الذي نفذته الهيئات قبل حوالي الثلاثة أشهر».

وأكدت مواقفها السابقة من موضوع سلسلة الرتب والرواتب وهي «الأبجدى التمويل يفرض ضرائب أو رسوم جديدة تؤدي الى زيادة الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني».

وقررت الهيئات الاقتصادية الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، لمواكبة التطورات التي تحصل في البلاد من أجل اتخاذ المواقف المناسبة بشأنها، وكذلك تحديد التحركات التي سوف تقوم بها في سبيل حماية وتحسين الاقتصاد اللبناني».

الشارع قد تدخلنا في متاهات نحن بغض عنها».

وجددت الهيئات، مواقفها السابقة لجهة «تحديد الاقتصاد اللبناني عن السياسة، وضرورة تشكيل حكومة «إنقاذ وطني» جامعة، في أسرع وقت ممكن، تشجع في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد الحلول لكل الأزمات التي تعاني منها البلاد».

وتوقفت عند زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الى المملكة العربية السعودية، وأملت أن «تؤتي هذه الزيارة ثمارها قريباً، ولا سيما لجهة تفعيل التعاون الاقتصادي بين لبنان والمملكة».

ورأى المجتمعون في هذا المجال، «أن انعقاد أسبوع لبنان في جدة بين الرابع والسابع من نيسان المقبل، ينتظم من غرفة تجارة وصناعة بيروت وجبل لبنان، فرصة ايجابية لتطوير العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة، ودعوا كل المؤسسات والقطاعات الاقتصادية الى المشاركة بزخم في فعاليات هذا الملتقى، نظراً لانتعاشاته الإيجابية على الاقتصاد اللبناني».

وبحثت الهيئات الاقتصادية في موضوع عمالة النازحين السوريين، «التي بدأت تزاخم العمالة اللبنانية»، وأكد المجتمعون أنهم «ينظرون بعين الأسى لما آلت اليه الأوضاع في سوريا، وتمنوا في هذا المجال انتهاء الأزمة السورية وعودة النازحين الى ديارهم في أقرب فرصة ممكنة». وفي الوقت ذاته طلب المجتمعون، المسؤولين والمعنيين بضرورة تنظيم العمالة السورية، وفتح المجال التجارية دون تراخيص ما يشكل منافسة غير مشروعة للمحلية اللبنانية خصوصاً بعدما باتت تشكل خطراً على الاقتصاد اللبناني الذي يبرز في الأساس تحت أعباء

مجموعة من المواضيع الراهنة والطارئة كانت على طاوله الهيئات الاقتصادية، أبرزها عقد اجتماع مشترك مع الاتحاد العمالي العام الأسبوع المقبل، للاتفاق على ورقة عمل مشتركة تكون بمثابة إعلان مبادئ بين الهيئات والاتحاد وذلك لحماية الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية واليد العاملة اللبنانية.

وفي مجال آخر، أملت الهيئات أن «تؤتي الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الى المملكة العربية السعودية ثمارها قريباً، لا سيما لجهة تفعيل التعاون الاقتصادي بين لبنان والمملكة».

وكرر المجتمعون مواقفها بضرورة تحديد الاقتصاد اللبناني عن السياسة، وضرورة تشكيل حكومة «إنقاذ وطني» جامعة، في أسرع وقت ممكن، طالبت المسؤولين والمعنيين بضرورة تنظيم العمالة السورية، ومعالجة فتح المجال التجارية دون تراخيص».

وكانت الهيئات عقدت اجتماعاً أول من أمس برئاسة عدنان الصغار، يبحث خلاله عدداً من «الملفات الطارئة على الساحة الداخلية، لا سيما ما يتصل منها بالموضوع الاقتصادي، والظروف التي يمر فيها جراء استمرار الأزمة السياسية، نتيجة ارتفاع منسوب الخراب التحريضي في الأونة الأخيرة، وعدم تشكيل حكومة بعد أكثر من ثمانية أشهر على تكليف الرئيس تمام وأصدر المجتمعون بياناً اعربوا فيه عن اسفهم «لمعودة لغة التحريض المذهبي والطائفي بشكل لافت في الأونة الأخيرة»، ودعت الهيئات الاقتصادية الأطراف كافة الى «عقلة خطابها السياسي والإبتعاد عن لغة التخوين، تجنباً لأي ردود فعل في

[Back to Top](#)

## كررت رفضها تمويل السلسلة من ضرائب جديدة الهيئات الاقتصادية: للشروع فوراً في استثمار ثرواتنا النفطية

مباشرة العدو الإسرائيلي باستخراج النفط والغاز والاستعداد لتصديره الامر الذي سيحرم لبنان مستقبلاً من المنافسة في حال بقيت الأمور على ما هي عليه اليوم.

ويبحث المجتمعون في عقد اجتماع مشترك مع الاتحاد العمالي العام الأسبوع المقبل، يتخلله الاتفاق على ورقة عمل مشتركة تكون بمثابة إعلان مبادئ بين الهيئات والاتحاد، وذلك لحماية الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية واليد العاملة اللبنانية، خصوصاً في ظل التحديات التي يواجهونها جراء الأوضاع والظروف التي تعصف بالبلاد والتي لم يجد المسؤولون أي حل لها برغم المناشآت والصرخات المتكررة للهيئات الاقتصادية وليس آخرها الإقبال العام الذي نفذته الهيئات قبل نحو ثلاثة أشهر.

وأكدت الهيئات مواقفها السابقة من موضوع سلسلة الرتب والرواتب وهي «الأبجدى التمويل يفرض ضرائب أو رسوم جديدة تؤدي الى زيادة الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني».

وأخيراً قررت الهيئات الاقتصادية مواكبة التطورات التي تحصل في البلاد.

هذا المجال، أن انعقاد «أسبوع لبنان في جدة» بين الرابع والسابع من نيسان المقبل ينتظم من غرفة تجارة وصناعة بيروت وجبل لبنان، فرصة ايجابية لتطوير العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة، ودعوا جميع المؤسسات والقطاعات الاقتصادية الى المشاركة بزخم في فعاليات هذا الملتقى، نظراً الى انعكاساته الإيجابية على الاقتصاد اللبناني.

وبحثت الهيئات الاقتصادية في موضوع عمالة النازحين السوريين والتي بدأت تزاخم العمالة اللبنانية، وأكد المجتمعون أنهم ينظرون بعين الأسى الى ما آلت اليه الأوضاع في سوريا، وتمنوا في هذا المجال انتهاء الأزمة السورية وعودة النازحين الى ديارهم في أقرب فرصة ممكنة. وفي الوقت ذاته طلب المجتمعون، المسؤولين والمعنيين بضرورة تنظيم العمالة السورية.

وتداول المجتمعون في السجل السياسي القائم حول النفط ووجدوا في هذا السجل بين القوى السياسية هروباً الى الامم، باعتبار أن الحل الوحيد يبقى في الشروع فوراً في استثمار ثرواتنا النفطية والغازية العائمة في البحر وبقرار العرايم المسهولة لذلك خصوصاً في ظل مباشرة العدو الإسرائيلي في استخراج النفط والغاز والاستعداد لتصديره الامر الذي سيحرم لبنان مستقبلاً من المنافسة في حال بقيت الأمور على ما هي عليه اليوم.

ويبحث المجتمعون في عقد اجتماع مشترك مع الاتحاد العمالي العام الأسبوع المقبل، يتخلله الاتفاق على ورقة عمل مشتركة تكون بمثابة إعلان مبادئ بين الهيئات والاتحاد، وذلك لحماية الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية واليد العاملة اللبنانية، خصوصاً في ظل التحديات التي يواجهونها جراء الأوضاع والظروف التي تعصف بالبلاد والتي لم يجد المسؤولون أي حل لها برغم المناشآت والصرخات المتكررة للهيئات الاقتصادية وليس آخرها الإقبال العام الذي نفذته الهيئات قبل نحو ثلاثة أشهر.

وأكدت الهيئات مواقفها السابقة من موضوع سلسلة الرتب والرواتب وهي «الأبجدى التمويل يفرض ضرائب أو رسوم جديدة تؤدي الى زيادة الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني».

وأخيراً قررت الهيئات الاقتصادية مواكبة التطورات التي تحصل في البلاد.

التي يمر فيها جراء استمرار الأزمة السياسية، نتيجة ارتفاع منسوب الخراب التحريضي في الأونة الأخيرة، وعدم تشكيل حكومة بعد أكثر من ثمانية أشهر على تكليف الرئيس تمام وأصدر المجتمعون بياناً اسفوا فيه لمعودة لغة التحريض المذهبي والطائفي بشكل لافت في الأونة الأخيرة، ودعت الأطراف كافة الى «عقلة خطابها السياسي والإبتعاد عن لغة التخوين، تجنباً لأي ردود فعل في الشارع قد تدخلنا في متاهات نحن في غنى عنها».

وجددت الهيئات مواقفها السابقة لجهة تحديد الاقتصاد اللبناني عن السياسة، وضرورة تشكيل حكومة «إنقاذ وطني» جامعة، في أسرع وقت ممكن، تشجع في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد الحلول لكل الأزمات التي تعاني منها البلاد».

كذلك توقفت الهيئات عند زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الى المملكة العربية السعودية، وأملت أن «تؤتي هذه الزيارة ثمارها قريباً، ولا سيما لجهة تفعيل التعاون الاقتصادي بين لبنان والمملكة».

ورأى المجتمعون في هذا المجال، «أن انعقاد أسبوع لبنان في جدة بين الرابع والسابع من نيسان المقبل، ينتظم من غرفة تجارة وصناعة بيروت وجبل لبنان، فرصة ايجابية لتطوير العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة، ودعوا كل المؤسسات والقطاعات الاقتصادية الى المشاركة بزخم في فعاليات هذا الملتقى، نظراً لانتعاشاته الإيجابية على الاقتصاد اللبناني».

وبحثت الهيئات الاقتصادية في موضوع عمالة النازحين السوريين، «التي بدأت تزاخم العمالة اللبنانية»، وأكد المجتمعون أنهم ينظرون بعين الأسى الى ما آلت اليه الأوضاع في سوريا، وتمنوا في هذا المجال انتهاء الأزمة السورية وعودة النازحين الى ديارهم في أقرب فرصة ممكنة. وفي الوقت ذاته طلب المجتمعون، المسؤولين والمعنيين بضرورة تنظيم العمالة السورية.

قررت الهيئات الاقتصادية إبقاء اجتماعاتها مفتوحة لمواكبة التطورات التي تحصل في البلاد من أجل اتخاذ المواقف المناسبة في شأنها، وكذلك تحديد التحركات التي ستقوم بها في سبيل حماية الاقتصاد اللبناني وتحسينه، مؤكدة مواقفها السابقة من موضوع سلسلة الرتب والرواتب «التي يفرض التمويل ضرائب أو رسوم جديدة تؤدي الى زيادة الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني».

ودعت الهيئات إلى «الشروع فوراً في استثمار ثرواتنا النفطية والغازية العائمة في البحر وبقرار العرايم المسهولة لذلك، كذلك قررت عقد اجتماع مشترك مع الاتحاد العمالي العام الأسبوع المقبل، يتخلله الاتفاق على ورقة عمل مشتركة تكون بمثابة إعلان مبادئ» بين الهيئات والاتحاد، لحماية الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية واليد العاملة اللبنانية.

وكانت الهيئات عقدت اجتماعاً أمس الأول برئاسة الوزير السابق عدنان الصغار، يبحث خلاله في عدد من الملفات الطارئة على الساحة الداخلية، لا سيما ما يتصل بالموضوع الاقتصادي والظروف

[Back to Top](#)

## الهيئات الاقتصادية أبقى اجتماعاتها مفتوحة وكرّرت رفضها تمويل السلسلة من ضرائب جديدة

– خامساً: تداول المجتمعون في السجل السياسي القائم حول النفط، ووجدوا في هذا السجل بين القوى السياسية هروباً الى الأمام، باعتبار أن الحل الوحيد يبقى في الشروع فوراً في استثمار ثرواتها النفطية والغازية العائمة في البحر وإقرار المراسيم المسبّلة لذلك، خصوصاً في ظل مباشرة العدو الإسرائيلي باستخراج النفط والغاز والاستعداد لتصديره الأمر الذي سيحرم لبنان مستقبلاً من المنافسة في حال بقيت الأمور على ما هي عليه اليوم.

– سابعاً: أكدت الهيئات مواقفها السابقة من موضوع سلسلة الرتب والرواتب وهي لا يفرض التمويل ضرائب أو رسوماً جديدة تؤدي الى زيادة الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني، داعية إلى «الشروع فوراً في استثمار ثرواتها النفطية والغازية العائمة في البحر وإقرار المراسيم المسبّلة لذلك، كذلك قررت عقد اجتماع مشترك مع الاتحاد العمالي العام الأسبوع المقبل «يتخلله الاتفاق على ورقة عمل مشتركة تكون بمثابة «إعلان مبادئ» بين الهيئات والاتحاد، لحماية الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية واليد العاملة اللبنانية».

– ثامناً: قررت الهيئات الاقتصادية الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، بمواكبة التطورات التي تحصل في البلاد من أجل اتخاذ المواقف المناسبة في شأنها، وكذلك تحديد التحركات التي ستقوم بها في سبيل حماية الاقتصاد اللبناني وتحصينه.

– ثانياً: تجددت الهيئات مواقفها السابقة لجهة تحييد الاقتصاد اللبناني عن السياسة، وضرورة تشكيل حكومة «إنقاذ وطني» جامعة، في أسرع وقت ممكن، تشرف في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد الحلول لكل الأزمات التي تعاني منها البلاد.

– ثالثاً: توقفت الهيئات عند زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الى المملكة العربية السعودية، وأملت أن تؤتي هذه الزيارة ثمارها قريباً، ولا سيما لجهة تفعيل التعاون الاقتصادي بين لبنان والمملكة. ورأي المجتمعون في هذا المجال، أن انعقاد «اسبوع لبنان في جدة» بين الرابع والسابع من نيسان المقبل بتنظيم من غرفة تجارة وصناعة بيروت وجبل لبنان، فرصة ايجابية لتطوير العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة، ودعوا جميع المؤسسات والقطاعات الاقتصادية الى المشاركة بزخم في فعاليات هذا الملتقى، نظراً الى انعكاساته الإيجابية على الاقتصاد اللبناني.

– رابعاً: بحثت الهيئات الاقتصادية في موضوع عمالة النازحين السوريين والتي بدأت تتراحم العمالة اللبنانية، وأكد المجتمعون أنهم ينظرون بعين الأسى الى ما آلت اليه الأوضاع في سوريا، وتمنوا في هذا المجال انتهاء الأزمة السورية وعودة النازحين الى ديارهم في أقرب فرصة ممكنة. وفي الوقت ذاته طالب المجتمعون، المسؤولين والمعنيين بضرورة تنظيم العمالة السورية وفتح المجال التجارية من دون تراخيص ما يشكل منافسة غير مشروعة للمحال اللبنانية، خصوصاً بعدما باتت تشكل خطراً على الاقتصاد اللبناني الذي يبرز في الأساس تحت اعباء كبيرة.

قررت الهيئات الاقتصادية إبقاء اجتماعاتها مفتوحة بمواكبة التطورات التي تحصل في البلاد من أجل اتخاذ المواقف المناسبة في شأنها، وكذلك تحديد التحركات التي ستقوم بها في سبيل حماية الاقتصاد اللبناني وتحصينه، مؤكدة مواقفها السابقة من موضوع سلسلة الرتب والرواتب «لا يفرض التمويل ضرائب أو رسوماً جديدة تؤدي الى زيادة الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني» داعية إلى «الشروع فوراً في استثمار ثرواتها النفطية والغازية العائمة في البحر وإقرار المراسيم المسبّلة لذلك، كذلك قررت عقد اجتماع مشترك مع الاتحاد العمالي العام الأسبوع المقبل «يتخلله الاتفاق على ورقة عمل مشتركة تكون بمثابة «إعلان مبادئ» بين الهيئات والاتحاد، لحماية الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية واليد العاملة اللبنانية».

وكانت الهيئات عقدت اجتماعاً اول أمس برئاسة الوزير السابق عدنان الفصار، بحث خلاله في عدد من الملفات الطارئة على الساحة الداخلية، ولا سيما ما يتصل بالموضوع الاقتصادي والظروف التي يمر فيها جراء استمرار الأزمة السياسية، نتيجة ارتفاع منسوب الخطاب التحريضي في الأونة الأخيرة، وعدم تشكيل حكومة بعد أكثر من ثمانية أشهر على تكليف الرئيس تمام سلام، وأصدر المجتمعون البيان الآتي:

– أوال: تأسف الهيئات لعودة لغة التحريض المذهبي والطائفي بشكل لافت في الأونة الأخيرة، ودعوا الأطراف كافة الى عقلنة خطابها السياسي والابتعاد عن لغة التخوين، تجنباً لأي ردود فعل في الشارع قد تدخلنا في متاهات نحن في غنى عنها.

[Back to Top](#)



## «الهيئات الاقتصادية» لإقرار مراسيم النفط وتنظيم العمالة السورية: نأمل أن توتي زيارة سليمان للسعودية ثمارها الاقتصادية قريباً

هذا السجل بين القوى السياسية هروباً الى الأمام، باعتبار أن الحل الوحيد يبقى في الشروع فوراً في استثمار ثرواتها النفطية والغازية العائمة في البحر وإقرار المراسيم المسبّلة لذلك، خصوصاً في ظل مباشرة العدو الإسرائيلي باستخراج النفط والغاز والاستعداد لتصديره الأمر الذي سيحرم لبنان مستقبلاً من المنافسة في حال بقيت الأمور على ما هي عليه اليوم.

ويحثوا في عقد اجتماع مشترك مع الاتحاد العمالي العام الأسبوع المقبل، يتخلله الاتفاق على ورقة عمل مشتركة تكون بمثابة «إعلان مبادئ» بين الهيئات والاتحاد، وذلك لحماية الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية واليد العاملة اللبنانية، خصوصاً في ظل التحديات التي يواجهونها من جراء الأوضاع والظروف التي تعصف بالبلاد والتي لم يجد المسؤولون أي حل لها برغم المناشدات والصرخات المتكررة للهيئات الاقتصادية وليس آخرها الأقبال العام الذي نغذته الهيئات قبل نحو ثلاثة أشهر.

وأكدت الهيئات مواقفها السابقة من موضوع سلسلة الرتب والرواتب وهي لا يفرض التمويل ضرائب أو رسوماً جديدة تؤدي الى زيادة الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني، وقررت الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة، بمواكبة التطورات التي تحصل في البلاد من أجل اتخاذ المواقف المناسبة في شأنها، وكذلك تحديد التحركات التي ستقوم بها في سبيل حماية الاقتصاد اللبناني وتحصينه.



الفصار

الشارع قد تدخلنا في متاهات نحن في غنى عنها. وجددت مواقفها السابقة لجهة تحييد الاقتصاد اللبناني عن السياسة، وضرورة تشكيل حكومة «إنقاذ وطني» جامعة» في أسرع وقت ممكن، تشرف في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد الحلول لكل الأزمات التي تعاني منها البلاد. وتوقفت الهيئات عند زيارة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الى المملكة العربية السعودية، وأملت أن تؤتي هذه الزيارة ثمارها قريباً، لا سيما لجهة تفعيل التعاون الاقتصادي بين لبنان والمملكة. ورأت في هذا المجال، أن انعقاد «اسبوع لبنان في جدة» بين الرابع والسابع من نيسان المقبل بتنظيم من غرفة تجارة وصناعة بيروت وجبل لبنان، فرصة ايجابية لتطوير العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة، ودعوا جميع المؤسسات

القطاعات الاقتصادية الى المشاركة بزخم في فعاليات هذا الملتقى، نظراً الى انعكاساته الإيجابية على الاقتصاد اللبناني. وبحثت الهيئات الاقتصادية في موضوع عمالة النازحين السوريين والتي بدأت تتراحم العمالة اللبنانية، وعين الأسى الى ما آلت اليه الأوضاع في سوريا، وتمنوا في هذا المجال انتهاء الأزمة السورية وعودة النازحين الى ديارهم في أقرب فرصة ممكنة. وفي الوقت ذاته طالبوا المسؤولين والمعنيين بضرورة تنظيم العمالة السورية وفتح المجال التجارية من دون تراخيص ما يشكل منافسة غير مشروعة للمحال اللبنانية، خصوصاً بعدما باتت تشكل خطراً على الاقتصاد اللبناني الذي يبرز في الأساس تحت اعباء كبيرة. وتداول المجتمعون في السجل السياسي القائم حول النفط، ووجدوا في

قررت الهيئات الاقتصادية إبقاء اجتماعاتها مفتوحة بمواكبة التطورات التي تحصل في البلاد من أجل اتخاذ المواقف المناسبة في شأنها، وكذلك تحديد التحركات التي ستقوم بها في سبيل حماية الاقتصاد اللبناني وتحصينه، مؤكدة مواقفها السابقة من موضوع سلسلة الرتب والرواتب «لا يفرض التمويل ضرائب أو رسوماً جديدة تؤدي الى زيادة الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني» داعية إلى «الشروع فوراً في استثمار ثرواتها النفطية والغازية العائمة في البحر وإقرار المراسيم المسبّلة لذلك، كذلك قررت عقد اجتماع مشترك مع الاتحاد العمالي العام الأسبوع المقبل «يتخلله الاتفاق على ورقة عمل مشتركة تكون بمثابة «إعلان مبادئ» بين الهيئات والاتحاد، لحماية الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية واليد العاملة اللبنانية».

وكانت الهيئات عقدت اجتماعاً برئاسة الوزير السابق عدنان الفصار، بحث خلاله في عدد من الملفات الطارئة على الساحة الداخلية، ولا سيما ما يتصل بالموضوع الاقتصادي والظروف التي يمر فيها من جراء استمرار الأزمة السياسية، نتيجة ارتفاع منسوب الخطاب التحريضي في الأونة الأخيرة، وعدم تشكيل حكومة بعد أكثر من ثمانية أشهر على تكليف الرئيس تمام سلام، وأصدر المجتمعون بياناً أسف فيه الهيئات لعودة لغة التحريض المذهبي والطائفي بشكل لافت في الأونة الأخيرة، ودعت الأطراف كافة الى عقلنة خطابها السياسي والابتعاد عن لغة التخوين، تجنباً لأي ردود فعل في الشارع قد تدخلنا في متاهات نحن في غنى عنها.

[Back to Top](#)

## ورقة عمل بين الهيئات والعمال الأسبوع المقبل



جانب من لقاء الهيئات الاقتصادية (جوزف براك)

من موضوع سلسلة الرتب والرواتب وهي  
الألا يكون التمويل بفرض ضرائب أو رسوم  
جديدة تؤدي إلى زيادة الأعباء التي يعاني  
منها الاقتصاد اللبناني. ■

الهيئات والاتحاد وذلك لحماية الاقتصاد  
والقطاعات الاقتصادية واليد العاملة  
اللبنانية.

أكدت الهيئات على مواقفها السابقة

بحث المجتمعون موضوع عقد إجتماع  
مشترك مع الاتحاد العمالي العام الأسبوع  
المقبل، يتخلله الاتفاق على ورقة عمل  
مشتركة تكون بمثابة إعلان مبادئ بين

عقدت الهيئات الاقتصادية، برئاسة  
الوزير السابق عدنان القصاص اجتماعا  
بحثت في خلاله عددا من الملفات الطارئة  
على الساحة الداخلية، ولا سيما ما يتصل  
منها بالموضوع الاقتصادي.

وقد اصدر المجتمعون البيان الآتي:  
تأسف الهيئات الاقتصادية، لعودة  
لغة التحريض المذهبي والطائفي بشكل  
لافت في الأونة الأخيرة، وتدعو كافة  
الأطراف إلى عقلنة خطابها السياسي.

تجدد الهيئات الاقتصادية،  
مواقفها السابقة لجهة تحييد الاقتصاد  
اللبناني عن السياسة، وضرورة تشكيل  
حكومة "إنقاذ وطني جامعة" في أسرع وقت  
ممكن.

توقفت الهيئات عند زيارة رئيس  
الجمهورية إلى السعودية، وأملت في أن  
تؤدي هذه الزيارة ثمارها قريبا، ولا سيما  
لجهة تفعيل التعاون الاقتصادي بين  
لبنان والمملكة.

بحث الهيئات الاقتصادية،  
موضوع عمالة النازحين السوريين والتي  
بدأت تزامم العمالة اللبنانية، وطالبت  
المسؤولين والمعنيين بضرورة تنظيم  
العمالة السورية، وفتح المجال التجارية  
من دون تراخيص مما يشكل منافسة غير  
مشروعة للمجال اللبنانية.

دعت الهيئات للشروع فورا في  
استثمار ثرواتها النفطية والغازية  
وبإقرار المراسيم المسجلة لذلك.

[Back to Top](#)